

## تضاؤل الآمال بقدرة اليمن على إنهاء أزمة الكهرباء

الخلافت السياسية وتفاقم التوتر يزيدان تشاؤم سكان عدن بشأن إيجاد حلول سريعة للمشكلة

يتفاقم يأس اليمنيين في عدن يوماً بعد يوم من قدرة الحكومة الشرعية المنقسمة على نفسها على معالجة مشكلة الانقطاع المزمن للكهرباء، والتي استفحلت بشكل كبير في السنوات الأخيرة وعكست تدني مستوى الخدمات، وهو ما ينذر سكان المدينة بصيف ملتهب يزيد من أوجاعه توقف الرواتب جراء شح السيولة النقدية وغلاء المعيشة بسبب انهيار الريال.

عدن - تختزل معاناة سكان مدينة عدن اليمنية مع انقطاع التيار الكهربائي المتكرر في الأعمام الأخيرة خاصة خلال الصيف جبل المشكلات التي تواجه اليمنيين بسبب ارتفاع منسوب التوتر والخلافات السياسية، التي أجهضت على محاولات إخراج البلد من حفرة الأزمات العميقة.

وأزمة الكهرباء ليست أمراً جديداً في اليمن الغارق في الاقتتال اليومي منذ عام 2014، لكن المشكلة بدأت تتضخم بينما يمر البلد الفقير بأسوأ أزمة إنسانية في العالم يفاقمها تفشي فيروس كورونا المستجد. حيث يزداد خوف السكان أثناء الليل من الوضع الأمني الهش بسبب عدم إضاءة أنوار الشوارع.

**محطات التوليد في عدن**

- 5 محطات لا تعمل منها سوى اثنتين لا تكفيان لتغطية طلب سكان المدينة
- 300 ميغاواط حجم العجز الحاصل في إنتاج الكهرباء في المنطقة
- 240 ميغاواط إنتاج المحطة الجديدة لكنها لا تعمل بسبب نقص المعدات

ويشهد اليمن نزاعاً دموياً للسامع على التوالي، بين قوات الشرعية المدعومة من التحالف العربي بقيادة السعودية من جهة، وجماعة الحوثي المتحالفة مع إيران من جهة أخرى. ولم تفلح كل جهود الدعم المالي في إنقاذ اقتصاد البلد المشلول.

وتعاني عدن البالغ عدد سكانها 863 ألف نسمة كما تشير إلى ذلك إحصائيات عام 2017، من نقص فادح في الوقود وتراجع عمليات الصيانة لمحطات الطاقة المملوكة للدولة، والتي كانت من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى أزمة كهرباء مزمنة.

ويكافح المسؤولون عن محطة الحسوة القريبة من عدن من أجل تأمين

## لبنان المنهك مالياً يحاول إنقاذ فقرائه ببطاقة تموينية

بيروت - تسعى الحكومة اللبنانية إلى منح المواطنين مساعدات مالية شهرية بواسطة بطاقة تموينية ستوزع عليهم في حال وافق البرلمان على ذلك، في وقت بات معظم اللبنانيين يربحون تحت خط الفقر. وسيناقش البرلمان مشروع القانون، والذي تبلغ قيمة مخصصاته نحو 1.23 مليار دولار خلال وقت لاحق الشهر الجاري ثم يصوت النواب عليه بالموافقة أم لا.

ويرجع محللون أن يرافق مناقشة المشروع جدل واسع بين النواب خاصة وأن حجم التمويل ضخم في بلد يعاني من أزمة مالية خانقة انعكست على كل مظاهر حياة اللبنانيين رغم وعود المؤسسات المالية الدولية والدول المانحة بدعم هذه الخطوة.

ويأتي إجراء حكومة تصريف الأعمال برئاسة حسان دياب كخطوة تسبق عملية رفع الدعم عن بعض السلع الأساسية كالوقود والأدوية وبيع أخرى.

ويرى الخبير الاقتصادي باتريك مارديني أنه في حال لم تؤمن الأموال اللازمة من الدول المانحة، فإن استبدال الدعم بالبطاقة التموينية لن يوقف هدر احتياطي العملات الأجنبية لدى المركزي. وقال إن "الحكومة لن تستطيع رفع الدعم من دون بديل، لأن ذلك سيُسبب غضبا شعبيا واسعاً، ولذلك تم طرح فكرة البطاقة التموينية".

باتريك مارديني  
رفع الدعم من دون تقديم بديل للناس

وتتزامن هذه المساعي مع مطالبات الرئيس ميشال عون الأثنيين بإعادة هيكلة القروض المعطاة من البنك الدولي للبنان، والتي لم تستعمل بعد وذلك حسب الأولويات الطارئة.

ويبلغ عدد اللبنانيين قرابة 4.2 مليون نسمة داخل البلاد، و1.3 مليون خارجها، ولا يتبع المشروع حصول العائلات المقيمة خارج البلاد على تلك البطاقة. وقال مصدر مقرب من رئاسة الحكومة لوكالة الأناضول الأثنيين إن الحكومة



## لا حلول في الأفق

الاقتصادي والسقوط المتسارع للريال، إلا أن غياب أي إجراءات اقتصادية ونقدية من الحكومة الشرعية أو الحوثيين ساهم في ازدهار السوق السوداء للعملة التي تمكنت من إدارة عجلة اقتصاد الحرب بما يخدم مصالح النافذين.

وبحسب تقديرات الأمم المتحدة، تسبب النزاع الدموي المستمر في أسوأ كارثة إنسانية في العالم، حيث بات قرابة 24 مليون يمني، أي نحو 80 في المئة من عدد السكان بحاجة إلى المساعدات والحماية.

وتحذر العديد من التقارير الدولية بما فيها تلك الصادرة عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من انكماش الاقتصاد اليمني هذا العام بسبب الأزمة المالية، والذي من المتوقع أن يصل إلى نحو 2.2 في المئة.

حر أمام الدولار بعد أن بلغت قيمة العملة الأميركية نحو 930 ريالاً في تعاملات الأسبوع الماضي في عدن بعدما كان مستقراً عند 250 ريالاً، يشكو موظفو الدولة بالمدينة من عدم حصولهم على الرواتب.



نوفل المجمل  
محطة الحسوة لم تتم صيانتها إلا مرة واحدة منذ 35 عاماً

ويقول الموظف الحكومي شهيم عبدالله مستور لرويتزر "عدنا مشكلة كهرباء، لكن عدنا أيضاً مشكلة الرواتب. فلم تصرف لنا منذ ثمانية أشهر".

وبينما يلقي متابعون بالألزمة على الحرب في ما يتعلق باستمرار الانهيار

ساريس الماضي إن "ملف الكهرباء من أهم أولويات الحكومة الساعية إلى حل الأزمة ضمن جهودها لتحسين الخدمة مع قدوم فصل الصيف".

وحمل المهري في الوقت ذاته مشكلة استمرار انقطاع الكهرباء في عدن إلى لجنة تصريف الطاقة، التي يقول إنها لم تنفذ توجيهاته التي أصدرها في السابق من أجل الإسراع في معالجة هذه المشكلة.

وحتى الشركة العامة للكهرباء الحكومية تجد صعوبة في إنجاز مهامها رغم أنها تسعى إلى إعادة تأهيل بعض المحطات المتهاكلة وتعمل على تعزيز الشبكة المدمرة في المناطق التي تضررت بسبب الحرب.

وفي الوقت الذي أدت فيه الجائحة إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية على نحو أكثر سوا وتعرض الريال اليمني إلى سقوط

كل يوم وإن ذلك أدى إلى تعطل البرادات (الثلاجات) وأجهزة تكييف الهواء.

ولا يتردد البعض من اليمنيين في إرجاع أزمة توفير الكهرباء إلى الفساد الحكومي وسوء التصرف بالموارد المتوفرة بما في ذلك مساعدات سعودية سخية

موجهة تحديداً لتحسين خدمة تزويد السكان بالطاقة الكهربائية.

وقدمت الرياض قبل أسابيع منحة من المشتقات النفطية تتجاوز قيمتها 420 مليون دولار وهي كمية يقول خبراء إنها كافية لتشغيل أكثر من ثمانين محطة توليد، ولكن اليمنيين لم يلاحظوا تأثير ذلك بشكل ملموس باتجاه تحسين خدمة التزويد بالكهرباء.

وكانت صحيفة "الأيام" اليمنية قد نقلت عن وزير الكهرباء والطاقة في الحكومة اليمنية كلثاش المهري قوله في

## التعافي الطفيف لنشاط العقارات في الأردن لا يعكس واقع السوق

عمان - اعتبر محللون أن التعافي الذي سجله نشاط العقارات الأردني الشهر الماضي لا يعكس واقع السوق الذي تأثر بعدة أزمات في السنوات الأخيرة وخاصة تداعيات الأزمة الصحية على مجمل الأنشطة الاقتصادية بالبلاد.

وأظهر المسح الشهري لدايرة الأراضي والمساحة في الأردن أن حجم التداول في سوق العقارات ارتفع خلال مايو الماضي بنحو 8 في المئة مقارنة مع الفترة ذاتها من عام 2019، غير أنه انخفض بواقع اثنين في المئة عن الشهر السابق ليبلغ 306 ملايين دينار (432.3 مليون دولار).

كما زادت القيمة التقديرية لمبيعات غير الأردنيين خلال مايو بنسبة بلغت 12 في المئة مقارنة بنفس الشهر من عام 2019، و27 في المئة مقارنة بالشهر السابق له، حيث بلغت حوالي 24.7 مليون دولار.

ولكن عند تتبع حجم التداول في سوق العقارات خلال الأشهر الخمسة الأولى من 2021 يتضح أنها تراجعت بواقع ستة في المئة أي بحوالي 2.2 مليون دولار مقارنة مع نفس الفترة في 2019 حيث بلغ حوالي 2.1 مليار دولار.

وبين التقرير أن حجم التداول في سوق العقار في المملكة خلال الخمسة أشهر الأولى من عام 2021، بلغ 1.648 مليار، بانخفاض بلغت نسبته 6 في المئة مقارنة بنفس الفترة من عام 2019.

ونقلت وكالة الأنباء الأردنية الرسمية عن مصادر بالدايرة قولها إن الدائرة اعتمدت إجراء مقارنة مؤشرات سوق

وفي أفريل الماضي، ربط دياب رفع الدعم عن السلع بتطبيق برنامج البطاقة التموينية، محذراً من أن توقف الدعم ستكون له تداعيات خطيرة على معظم شرائح المجتمع اللبناني.

والدعم هو تغطية الفارق بين سعر صرف الدولار الرسمي (1515 ليرة) والسوق الموازية (13 ألف ليرة حالياً) من قبل مصرف لبنان المركزي، من أجل استيراد السلع الأساسية، بغية الحفاظ على سعرها منخفضاً في الأسواق.

ووفق لجنة الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا (إسكوا)، ارتفعت نسبة الفقر في لبنان خلال العام الماضي لتصل إلى حوالي 55 في المئة من عدد السكان، إلا أن التوقعات تشير إلى أن النسبة ستكون مرتفعة أكثر في 2021.

وتتمز البلاد بأسوأ أزمة سياسية واقتصادية مع استمرار تعثر تشكيل حكومة جديدة برئاسة سعد الحريري، يتخللها انهيار مالي وارتفاع التضخم لمستويات تاريخية.

ويأتي إجراء حكومة تصريف الأعمال برئاسة حسان دياب كخطوة تسبق عملية رفع الدعم عن بعض السلع الأساسية كالوقود والأدوية وبيع أخرى.

ويرى الخبير الاقتصادي باتريك مارديني أنه في حال لم تؤمن الأموال اللازمة من الدول المانحة، فإن استبدال الدعم بالبطاقة التموينية لن يوقف هدر احتياطي العملات الأجنبية لدى المركزي. وقال إن "الحكومة لن تستطيع رفع الدعم من دون بديل، لأن ذلك سيُسبب غضبا شعبيا واسعاً، ولذلك تم طرح فكرة البطاقة التموينية".

ويأتي إجراء حكومة تصريف الأعمال برئاسة حسان دياب كخطوة تسبق عملية رفع الدعم عن بعض السلع الأساسية كالوقود والأدوية وبيع أخرى.

## لبنان المنهك مالياً يحاول إنقاذ فقرائه ببطاقة تموينية

بيروت - تسعى الحكومة اللبنانية إلى منح المواطنين مساعدات مالية شهرية بالدولار ولدة سنة كاملة، من خلال بطاقة تموينية ستوزع عليهم في حال وافق البرلمان على ذلك، في وقت بات معظم اللبنانيين يربحون تحت خط الفقر. وسيناقش البرلمان مشروع القانون، والذي تبلغ قيمة مخصصاته نحو 1.23 مليار دولار خلال وقت لاحق الشهر الجاري ثم يصوت النواب عليه بالموافقة أم لا.

ويرجع محللون أن يرافق مناقشة المشروع جدل واسع بين النواب خاصة وأن حجم التمويل ضخم في بلد يعاني من أزمة مالية خانقة انعكست على كل مظاهر حياة اللبنانيين رغم وعود المؤسسات المالية الدولية والدول المانحة بدعم هذه الخطوة.

ويأتي إجراء حكومة تصريف الأعمال برئاسة حسان دياب كخطوة تسبق عملية رفع الدعم عن بعض السلع الأساسية كالوقود والأدوية وبيع أخرى.

ويرى الخبير الاقتصادي باتريك مارديني أنه في حال لم تؤمن الأموال اللازمة من الدول المانحة، فإن استبدال الدعم بالبطاقة التموينية لن يوقف هدر احتياطي العملات الأجنبية لدى المركزي. وقال إن "الحكومة لن تستطيع رفع الدعم من دون بديل، لأن ذلك سيُسبب غضبا شعبيا واسعاً، ولذلك تم طرح فكرة البطاقة التموينية".



6 في المئة نسبة تراجع التداولات خلال أول 5 أشهر من العام مقارنة مع الفترة ذاتها في 2019

ودخلت الحكومة معركة شاقة لتحريك القطاع المتعثر من خلال إقرار حزمة من الحوافز لتشجيع الشركات والمستثمرين، يرى الكثير من المختصين أنها غير كافية. وتكمن أهمية تحفيز السوق العقارية في ارتباطها بعدة نشاطات حيوية لا سيما مواد البناء والصناعات الكهربائية والإنشائية والآلات والمطابخ والتجهيزات الصحية وغيرها.

ولدى المطورين العقاريين المحليين قناعة بأن أسعار الإسكانات مرتبطة بتكاليف التشييد والبناء التي هي في الأساس عالية، بسبب ارتفاع أسعار الأراضي ومدخلات الإنتاج.